سأل وزراء التربية والشؤون والتجارة عن نظامها الأساسي وقانون جمعيات النفع العام

النصف: هل تقدمت جمعية الإصلاح بطلب تأسيس مدرسة خاصة؟

وجه النائب راكان النصف سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى جاء فيه: نشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» بتاريخ 28 فبراير 2016 النظام الأساسي الجديد لجمعية الاصلاح الاجتماعي متضمنا انشاء المدارس والمعاهد والجامعات، لذا يرجى تزويدي بالآتي: 1- هل تقدمت جمعية الاصلاح الاجتماعي بطلب لتأسيس مدرسة خاصة؟ في حال الرد بالإيجاب يرجى تزويدي بجميع الطلبات الواردة للوزارة والرد عليها.

2- هل تسمح وزارة التربية لجمعيات النفع العام بتأسيس مدارس خاصة؟ في حال الإيجاب يرجى بيان الإجراءات والاشتراطات اللازمة لذلك.

3- هل تملك اي جمعية نفع عام مدرسة خاصة؟ في حال الايجاب يرجى تزويدي بقائمة كل جمعية والمدرسة التابعة لها وتاريخ تأسيسها. كما سأل النصف العيسى بما يلي: نشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» بتاريخ 28 فبراير 2016 النظام الأساسي الجديد لجمعية الاصلاح الاجتماعي متضمنا انشاء المدارس والمعاهد والجامعات، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1- هل يسمح قانون الجامعات الخاصة لجمعيات النفع العام بتأسيس الجامعات؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي بالنص.

راكان النصف

هل يسمح قانون الجامعات الخاصة لجمعيات النفع العام بتأسيس الجامعات؟

2- هل تنطبق الشروط والمتطلبات بتأسيس جامعة خاصة على جمعية الاصلاح الاجتماعي؟

3- هل خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة التعليم العالي لطلب الرأي للسماح بجمعية الاصلاح الاجتماعي بإنشاء وتأسيس جامعات؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي بالمخاطبات التي تمت بين الطرفين في هذا الشأن.

ووجه النصف سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للتخطيط والتنمية هند الصبيح جاء فيه: نشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» بتاريخ 28 فبراير 2016 النظام الأساسي الجديد لجمعية الاصلاح الاجتماعي متضمنا إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1- هل يسمح قانون جمعيات النفع العام بتملك أو تأسيس الجمعيات لشركات تجارية؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي بالنص القانوني.

2- هل تملك اي من جمعيات النفع العام القائمة حاليا شركات تجارية سواء كانت ربحية او غير ربحية؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي باسم الجمعية والشركة المملوكة لها مع بيان تاريخ التأسيس.

3- وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لجمعية الاصلاح الاجتماعي بتأسيس جامعات، يرجى تزويدي بنسخة من طلب الجمعية، وما ارفقته من اسباب لتأسيس جامعات، وتزويدي بمحاضر اجتماعات اللجنة المعنية في الوزارة التي درست الطلب ووافقت عليه، وتزويدي بخطاب الموافقة المرسل الى جمعية الاصلاح الاجتماعي.

4- يرجى تزويدي بأسماء اعضاء اللجنة التي درست طلب جمعية الاصلاح الاجتماعي ووافقت عليه.

5- هل خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة التعليم العالي لأخذ الرأي القانوني والفني للسماح لجمعية الاصلاح بتأسيس جامعات؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من المخاطبات، وفي حال النفي يرجى بيان اسباب عدم الاخذ برأي وزارة التعليم العالي.

6- هل خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة التجارة لأخذ الرأي القانوني والفني بالسماح لجمعية الاصلاح الاجتماعي بتأسيس شركات لإدارة المدارس او المعاهد او الجامعات؟ او الدخول بحصة شراكة في شركات قائمة تقوم بتقديم تلك الخدمات التعليمية؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي بصورة من المخاطبات بين الوزارتين.

7- هل تقدمت أي جمعية نفع عام بطلب لتعديل نظامها الأساسي بما يسمح لها بتأسيس مدارس او معاهد او جامعات غير جمعية الاصلاح الاجتماعي؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي باسم الجمعية وصورة من الطلب ورد الوزارة.

8- في حال بيان تعارض موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للموافقة لجمعية الاصلاح بتأسيس جامعات مع القوانين القائمة الأخرى هل يتطلب تعديل النظام موافقة الجمعية؟

كما سأل النصف وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي بما يلي: نشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» بتاريخ 28 فبراير 2016 النظام الأساسي الجديد لجمعية الاصلاح الاجتماعي متضمنا انشاء المدارس والمعاهد والجامعات، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1- هل تقدمت جمعية الاصلاح الاجتماعي بطلب لتأسيس شركة أو مؤسسة؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من الطلب واسم الشركة / المؤسسة مع بيان اسماء المؤسسين وحصصهم.

2- هل يجوز قانونا لجمعيات النفع العام تأسيس شركات / مؤسسات ربحية أو غير ربحية أو شراء حصص من شركات قائمة؟

الحريجي: لا لخصخصة الجمعيات التعاونية

حذر النائب سعود الحريجي من خطورة شروع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح في خصخصة الجمعيات التعاونية على التجربة الرائدة للتعاونيات في الكويت، معتبرا ان مضي الوزارة في تخصيص جمعيتي الدسمة وبنيد القار هو تحول مقلق في مسار العمل التعاوني.

وقال الحريجي في تصريح صحافي ان خصخصة التعاونيات تعني القضاء على القطاع التعاوني وطمس هويته ودوره الذي نشأ من أجله.

وأضاف: «ان ما يزيد علامات الاستفهام حول هذا الملف هو ملابسات التصويت على الخصخصة في ظل غياب الغالبية الغالبة من المساهمين»، مؤكدا انه كان الأجدر رعاية وتعزيز دور التعاونيات لا خصخصتها».

وشدد الحريجي على ان هذه القضية ستكون مجهر الرقابة البرلمانية خلال المرحلة المقبلة، مرجحا ان تتحول الى مشروع أزمة اذا ما أصرت الوزيرة على توجهاتها في هذا الخصوص».

وأعلن اعتزامه تقديم حزمة أسئلة برلمانية للوقوف على جميع الحقائق تمهيدا لتحديد خطواتنا المقبلة في ضوء الخطر الذي يتهدد العمل التعاوني والذي لن نسمح به أن يحدث.

سعود الحريجي

أبل: ما دور وزارة التجارة في حماية المنتج الوطني؟

وجه النائب د.خليل أبل سؤالا الى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي جاء فيه، يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

1- ما دور وزارة التجارة والصناعة في حماية المنتج الوطني؟ وهل توجد مخالفات بهذا الشأن من أي شركة وطنية باستغلال الوضع الاقتصادي الحالي برفع الأسعار أو مخالفة التسعيرة؟ اذا كانت الاجابة بنعم - يرجى تزويدي بما يفيد ذلك مع المستندات الخاصة بالمخالفة والاجراء المتخذ وما تحقق منه على أرض الواقع.

2- هل توجد ضوابط وحدود لهامش الربح للتاجر بالكويت؟ اذا كانت الاجابة بنعم - فيرجى تزويدي بالأدلة الخاصة بتحديد هامش للربح ومقداره، وهل مازال مطبقا أم لم يعد يخضع لقيود بسبب ما طرأ على زيادة في الأسعار العالمية؟

3. هل هناك خطة أو دراسة لدى وزارة التجارة والصناعة في ايجاد حلول ناجعة وسريعة حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على الاقتصاد الكويتي؟ اذا كانت الاجابة بنعم - يرجى تزويدي بنسخة من الخطة أو الدراسة، واذا لم توجد فما توجهات الوزارة في مواجهة هذه العاصفة العالمية «ان صح التعبير» القادمة على الكويت والتأثير المتوقع على التاجر والمستهلك، وما الاجراءات لمحاربة الغلاء والأسعار الاستهلاكية؟

د.خليل أبل

الجيران: مخاطر في الاستعانة بالمكاتب الاستشارية العالمية أبرزها اختراق صناعة القرار في الدول المضيفة

صرح عضو اللجنة التشريعية ولجنة الميزانيات والحساب الختامي د.عبدالرحمن الجيران بأنه رغم التطور السريع في العالم وسعي النظام العالمي الجديد بكل وسيلة إلى إضعاف دور الدولة وإلغاء الحواجز والحدود السياسية والجغرافية والإعلامية وتوجه العالم إلى ترك التدخل العسكري والاستعاضة عنه بتكنولوجيا المعلومات.

كل ذلك ساهم بفاعلية في إيجاد بيئة عمل ملائمة لشركات الاستشارات الغربية على اختلاف مدارسها ومداركها للعمل في البلدان النامية تحت غطاء تقديم الاستشارات والخدمات المهنية وتطبيقاتها للقطاعين العام والخاص والتركيز على المشروعات الصغيرة والشركاء الكويتيين بهدف دعم الاقتصاد المحلي!

وتساءل د.الجيران عن مدى جدوى هذه الدراسات وخاصة عندنا قانون ينظم العلاقة بين القطاعين وعندنا تصور

د.عبدالرحمن الجيران

واضح من خلال الدستور والقوانين ذات الصلة للارتقاء بالناتج المحلي ومحاربة الفساد والقضاء على الروتين والبيروقراطية. وأوضح الجيران أن أول ما تسعى إليه هذه المكاتب الاستشارية إلى جعل الدول النامية والفقيرة تابعة له في تكنولوجيا المعلومات بحيث تظل دائما خاضعة بكل أسرارها لمن يملك مفاتيح تشغيلها وتوجيهها، الأمر الذي يجعل هذه الدول لا خصوصية فيها ولا أسرار دولة ولا مصالح تقتضي المصلحة جعلها بطي الكتمان.

وشدد الجيران على أهمية الوعي بما يطلق عليه اليوم «الحكومة الإلكترونية» وسعي السياسيين إلى تحقيقه على أرض الواقع سعيا للتطور المزعوم وتطلعا للسرعة في العمل وجودة للإنتاج، وهذا في مضامينه يعطي زمام الأمور وبطواعية للأجنبي، بل تعدى هذا النفوذ الحكومات وتغلغل في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتدريبية والاجتماعية ونقلت من خلالها أدق أسرار المجتمع وثقافته وعاداته وتقاليده. الأمر الذي جعل دوائر صنع القرار في أميركا التعرف بسهولة ويسر على العقول والطاقات الوطنية المتميزة والقيادات السياسية وتطلعاتها بل واستخدامهم كأقنعة شرعية للمؤسسات الأجنبية حيث يتم تكليفهم بالمشاركة في التدريس والإدارة والتدريب لأبناء وطنهم الآملين في الدراسة بالخارج. وتساءل د.الجيران: هل يعقل أن تقوم جهات أجنبية ومكاتب استشارات عالمية ذات ملاءة اقتصادية؟ وهل يعقل أن تقوم بمساعدات نقدية أو عينية أو غيرها لدول نامية إلا إذا كانت تطلب أو تخطط لاستنزاف مقابل أكثر قيمة مما قدمته وهذا يشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية؟ وستجد هذه الدول مع مرور الزمن نفسها ملزمة بالقانون على تعرية كل قطاعاتها الحيوية أمام المستثمر الأجنبي، وستجد الدولة نفسها مرغمة على تقديم كل صغيرة وكبيرة لتلك الجهات وإجابتها عن كل طلباتها لوقوعها تحت تأثير الحاجة والعجز وانخفاض أسعار النفط مع زيادة المعاناة بتراكم المديونيات. وأشار د.الجيران إلى أن الاقتصاد العالمي المعاصر يعتمد على قاعدتين:

1 - قدرة صناعية متميزة.

2 - عدوانية تجارية عنيدة تهدف الاستحواذ.

واختتم د.الجيران تصريحه بالتروي في توقيع أي اتفاق استراتيجي سواء من الحكومة أو القطاع الخاص مع أي مكتب استشاري عالمي وخاصة في مثل هذه الظروف وتحديدا إذا علمنا أن هدف هذه الشركات والمكاتب هو اختراق صناعة القرار في الدولة المضيفة لإعادة توجيهه أو لإحباط سياسات اقتصادية لا تتلاءم مع مصالح تلك الأطراف أو لإضعاف الثقة في الطاقات الوطنية وفرض الوصايا على الجميع.

الرويعي: «التعليمية» ناقشت الجامعات الحكومية والرسوم الدراسية في المدارس الخاصة والبعثات

أكد رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية د.عودة الرويعي ان اللجنة ناقشت عدة موضوعات مهمة تتعلق بالقطاع التعليمي والتربوي والأكاديمي ومستقبل البلد في ظل تعطيل كثير من القوانين والتشريعات التي طغت عليها اللوائح والقرارات التي لم تكن تحتمل نصوص المواد التي من المطلوب تغييرها.

وأشار الرويعي عقب اجتماع اللجنة التعليمية الذي عقد مؤخرا الى ان اللجنة ناقشت موضوع مشروع الجامعات الحكومية والذي طلبنا استعجاله من قبل وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى وإرساله لمجلس الامة حتى يتم بحثه وعمل التعديلات اللازمة ومراجعته من قبل اللجنة مع الاقتراحات المقدمة من اللجنة، مبينا ان إقرار هذا المشروع سيحل اشكالية كبيرة في الجامعات الحكومية الحالية والمستقبلية الى جانب معالجة مشاكل أعضاء هيئات التدريس وايضا تراكم اعداد الطلبة مستقبلا.

وأوضح الرويعي انه تمت مناقشة الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة وبالتفويض الذي طلبته اللجنة من المجلس ستتم مراجعة هذه الرسوم، مبينا ان الأسبوع الحالي سيتم الاجتماع مع ادارة التعليم الخاص لمتابعة وبحث هذا الموضوع، كذلك تحدثنا عن قانون التعليم الخاص، سنقدم الرؤية حوله بصورة شمولية لمعالجة المثالب السابقة في هذا الجانب.

وتابع: سنناقش في الاجتماع القادم بحث عمل لجان التحقيق في التعيينات والبعثات في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وكذلك تفويض المجلس بشأن ما يحدث في بعض الكليات من ممارسات لا تمت الى العمل الأكاديمي بصلة، كذلك سنناقش المقترح بقانون بحقوق المؤلف والقانون كذلك المقدم من الحكومة والتعديلات عليه، لافتا الى انهم امام مشاريع بقوانين تنقلهم نقلة نوعية خاصة بالعمل الأكاديمي والتربوي والحقوق الفكرية لأصحابها.

وقال: لمست من أعضاء اللجنة التعليمية اصرارا على الانتهاء من هذه القوانين وفق جدول زمني تنتهي منه اللجنة وترفعه الى مجلس الامة في مدة اقصاها من شهر الى شهرين.

د.عودة الرويعي

الطريجي يسأل عن «كاسكو» وهيئة الاستثمار و«الفتوى والتشريع»

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا الى وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري جاء فيه: نمى الى علمي بأن مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية قد قام بحل مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران وذلك في اجتماعه رقم 2016/3 بتاريخ 2016/2/16 وذلك بموجب الكتاب المرسل الى أمين سر مجلس الإدارة بالشركة الكويتية لخدمات الطيران كاسكو ويحمل رقم 2016/33/zs بتاريخ 2016/2/18 وتشكيل مجلس إدارة، وان يعمل بهذا القرار اعتبارا من 2016/2/21.

هل تم إنهاء تكليف أعضاء مجلس إدارة كاسكو بأثر رجعي بما هو مخالف للمادة 179 من الدستور وأحكام محكمة التمييز؟ هل تم إعادة تكليف نائب رئيس مجلس إدارة كاسكو بعد إنهاء تكليفه بناء على طعنه المقدم عن قرار إعفاء المقدم للخطوط الجوية الكويتية وذلك حيث انه يملك أسهما في الشركة؟

هل تمت مخاطبة وكيل وزارة التجارة والصناعة من قبل الخطوط الجوية الكويتية بكتاب مؤرخ في 2016/2/21 عن عدم امتلاك (ع.ب) أسهما بالشركة رغم حضوره اجتماع الجمعية العمومية في 2013 بوجود رئيس مجلس إدارة

د.عبدالله الطريجي

هل صدر قرار بتجديد مجلس إدارة «الكويتية» وقد شمل القرار تكليف رئيس مجلس الإدارة بالجمع بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي؟

الخطوط الجوية الكويتية وأعضاء مجلس الإدارة باجتماع يوم الأحد الموافق 2013/3/31 لانعقاد الجمعية العمومية العادية في تمام الساعة 12 ظهرا؟

هل صدر قرار بتجديد مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية من قبل الوزير المختص وقد شمل هذا القرار تكليف رئيس مجلس الإدارة بالجمع بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وفي حال صدور هذا القرار برجاء تزويدي بنسخة منه؟

هل تم صدور كتاب من الشؤون القانونية في شركة كاسكو عن عدم امكانية صدور قرارات تتضمن إنهاء تكليف أعضاء مجلس الإدارة بأثر رجعي من عدمه؟ وفي حالة وجود القرار يرجى تزويدي بصورة منه؟

هل تم صدور كتاب من الشؤون القانونية بكاسكو مخاطبا أمانة السر بالكويتية بعدم صحة تشكيل مجلس الإدارة بأثر رجعي مع تعنت أمانة السر بالكويتية، وإصرارهم على تشكيل مجلس الإدارة للشركة الكويتية لخدمات الطيران كاسكو؟

هل تم تعيين مديرين للدوائر ومديري وحدات بشركة كاسكو مؤخرا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، برجاء تزويدي بشهاداتهم الدراسية ومسوغات التعيين التحاقه بهم مع شهادة الخبرة وصحفهم الجنائية لكل منهم كل على حدة، مع تزويدي للاشتراطات الوظيفية لشغل تلك الوظائف وهل تقدم احد منهم داخل الشركة لشغل تلك الوظائف؟ في حال الإجابة بنعم برجاء تزويدي بجميع المتقدمين لشغل تلك الوظائف من داخل الشركة مع كشف يوضح أسماء القياديين بالشركة وسنوات خبرتهم من وظيفة أخصائي او رئيس قسم وما فوق؟

هل تم منح رواتب للمعينين بوظيفة مدير او مدير وحدة رواتب تفوق جدول الرواتب العام والمقدم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟ إذا كانت الإجابة بنعم برجاء تزويدي بكشف يوضح جدل الرواتب العام بالشركة ورواتب المعينين عليها المديرين الجدد؟

هل قام الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية بالاحتفاظ بملفات المعينين الجدد من مديري دوائر ومن مديري الوحدات في مكتبه الخاص بما يخالف قرارات ولوائح الشركة؟ إذا كانت الإجابة نعم ما السند القانوني لهذا الإجراء؟

هل تمت مخاطبة الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية من قبل نائب رئيس مجلس الإدارة بشركة كاسكو نحو تزويد الإدارة بملفات المديرين ومديري الوحدات المعينين مؤخرا؟ في حال الإجابة بنعم برجاء تزويدي بنسخة من المراسلات بهذا الشأن؟

هل تم إنهاء خدمات مديري الدوائر ومديري الوحدات الجدد من قبل نائب رئيس مجلس الإدارة بكاسكو؟ إذا كانت الإجابة بنعم برجاء تزويدي بنسخة من كتب إنهاء الخدمة وهل تم تسليم رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية بنسخة من هذه التجاوزات؟

هل تم تقديم شكاوى من العاملين بالشركة الكويتية ضد الإدارة التنفيذية وذلك من تعسف وظلم مراعاة للمحسوبية والواسطة الى اللجنة التنفيذية بكاسكو، وما الإجراءات المتخذة بحق هذه الشكاوى؟

هل تم إصدار كتاب من قبل نائب رئيس مجلس إدارة شركة كاسكو مخاطبا رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية عن عدم اتخاذ الإجراء الصحيح بقرار إنهاء تكليفه وأبدى رغبته بعدم التنازل عن السهم والتمسك بحقه القانوني بالاحتفاظ به، كما انه أشار الى عدم الأحقية الى اصدار قرارات بأثر رجعي مستعينا بحكم محكمة التمييز ودستور دولة الكويت؟

هل تم إصدار كتب إنهاء تكليف كل من(ر.ش) و(ع.ب) بتاريخ 2016/2/18 ومتضمنا السريان بأثر رجعي؟

هل قام رئيس مجلس ادارة كاسكو (خ.ب) بتقديم استقالته من رئاسة مجلس الادارة وما الأسباب وتاريخ قبولها؟ مع تزويدي بصورة من كتاب الاستقالة؟

هل تم تعيين مدير وحدة المشتريات وهو متواجد خارج البلاد طوال فترة تقديم الطلبات والمقابلات إذا كانت الإجابة بنعم، برجاء تزويدي محاضر الاجتماعات والمقابلات الخاصة بالمتقدمين وكشف تفصيلي بأسمائهم؟

كما وجه الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه: نشرت جريدة «القبس» يوم الاثنين الموافق 22 فبراير 2016 خبرا عن قرار الهيئة العامة للاستثمار بتعيين مكاتب محاماة متخصصة تتولى الدفاع عن قيادي وموظفي الهيئة والمكتب التابع لها في لندن.

ما مدى صحة الخبر المنشور؟ وفي حالة الإيجاب، يرجى تزويدي بنص قرار اللجنة التنفيذية للهيئة العامة للاستثمار ومحضر الاجتماع الخاص بالقرار سالف الذكر مع توضيح أسباب ومبررات الاستعانة القانونية الخارجية وعدم الاستعانة بإدارة الفتوى والتشريع (محامي الدولة)؟ مع تزويدي إذا كانت هناك سوابق بالاستعانة بمكاتب محاماة في مثل هذه الوقائع داخل الكويت؟

هل فوضت الفتوى والتشريع الهيئة مباشرة بالاستعانة القانونية الخارجية مع تزويدي بالمراسلات التي تمت بين الجهتين بهذا الخصوص؟

ما الآلية والإجراءات التي سيتم الاعتماد عليها في اختيار مكاتب المحاماة، وما طبيعة وتفاصيل القضايا المرفوعة ضد قيادي وموظفي الهيئة ومكتب الاستثمار في لندن؟

تحديد عدد وطبيعة القضايا التي أوكلت للفتوى والتشريع منذ تسلم العضو المنتدب الحالي مهامه التنفيذية ونتائجها اضافة الى تحديد عدد القضايا ونتائجها التي رفعت ضد العضو المنتدب الحالي بصفته الشخصية والرسمية ايضا وتحديد أسماء مكاتب المحاماة التي تمت الاستعانة بها، وهل تم ذلك على حساب الهيئة أم حسابه الشخصي؟

ما الميزانية المرصودة أو التكلفة المالية للاستعانة بمكاتب محاماة؟

كما سأل الطريجي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: تتبع ادارة الفتوى والتشريع وزارتكم وبناء عليه، يرجى تزويدي بجميع التفاصيل المتعلقة بالموافقة على تفويض الهيئة العامة للاستثمار بالاستعانة بمكاتب محاماة مع تزويدي بجميع المراسلات بهذا الخصوص، كما يرجى تزويدي بالرأي القانوني لإدارة الفتوى والتشريع بهذا الشأن؟

يرجى توضيح فيما إذا تم عرض الموضوع على مجلس الوزراء او سمو رئيس الوزراء وتم الحصول على استثناء بهذا الشأن مع توضيح المبررات في حالة الاستثناء والموافقة؟

يرجى تحديد طبيعة أي سوابق مماثلة ومبرراتها، كما يرجى توضيح هل تم في السابق استثناء مؤسسة البترول والموافقة على الاستعانة بمكتب محاماة وليس ادارة الفتوى والتشريع وما طبيعة القضايا التي تم استثناؤها وتفاصيلها ونتائجها؟

ما المهام القانونية المنوطة بإدارة الفتوى والتشريع؟ وهل تم مخاطبتكم من قبل وزير المالية ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بشأن تفويض الهيئة بالاستعانة بمكاتب محاماة وليس ادارة الفتوى والتشريع؟ مع تزويدي بنسخ عن كل المراسلات بهذا الشأن والرأي القانوني بهذا الخصوص؟

هل هناك سوابق رسمية في الموافقة على الاستعانة بمكاتب محاماة واستثناء ادارة الفتوى والتشريع من القيام بمهام الدفاع وتولي المهام القانونية المنوطة بها داخل الكويت؟